



PEIC

PROTECT EDUCATION IN INSECURITY AND CONFLICT
حماية التعليم في ظروف النزاع والعدم الأمن

هل بوسع الشباب العرب ان يكونوا قادة في التغيير نحو الأفضل؟

دراسة تجربة المجالس الطلابية
بشأن القيادة الاجتماعية
في الجمهورية اليمنية

هل بوسع الشباب العرب ان يكونوا قادة في التغيير نحو الأفضل؟

دراسة تجربة المجالس الطلابية
بشأن القيادة الاجتماعية
في الجمهورية اليمنية

إعداد: محمود سعيد مجاهد الأديمي
مستشار وزير التعليم في الجمهورية اليمنية

حماية التعليم في حالات الطوارئ و النزاعات
مؤسسة التعليم فوق الجميع
مايو ٢٠١٤

المحتويات

٧	رسالة من برنامج حماية التعليم في ظروف النزاع و انعدام الامان
٩	مقدمة
١٣	توطئة
١٣	الوضع السياسي والاجتماعي في اليمن
١٤	الأنشطة الطلابية في المدارس قبل برنامج المجالس الطلابية
١٦	مشروع المجالس الطلابية
١٧	اعتماد مشروع المجالس الطلابية من جانب وزارة التربية
١٩	تنفيذ المشروع
١٩	التنفيذ على مستوى وزارة التربية والتعليم
٢٠	اللائحة التنظيمية للمجالس الطلابية
٢١	دليل المجالس الطلابية
	تنفيذ المشروع (المحافظات والمديريات والمدارس
٢٢	والمدرسين والطلاب ومجالس الآباء والأمهات)
٢٣	التحديات التي واجهت تنفيذ المشروع
٢٤	الحلول للتحديات التي تواجه المشروع
٢٦	فض النزاعات

٢٨ الدروس المستفادة من المشروع والتوسع إلى المحافظات الأخرى

- ٢٨ وضع التشريعات المنظمة للعمل
- ٢٨ تعبئة الطلاب والإدارة المدرسية والمجتمع المحلي
- ٢٩ وعي الطلاب بمسؤولياتهم وأهميتها
- ٣٠ تعدد وتنوع الأنشطة والمهارات لتناسب مختلف القدرات والاهتمامات
- ٣٢ حب العمل التعاوني والطوعي والاعتراف بالآخر
- ٣٣ النجاح يفضي إلى المزيد من النجاح
- ٣٤ الإصدارات والتدريب التسلسلي يتخطى الصعاب
- ٣٥ ملخص الدروس المستفادة

٣٦	الوضع الراهن للمجالس الطلابية واستمراريتها
٣٦	المجالس الطلابية مطلب طلابي متميز وبحاجة لجهة راعية
٣٧	الوزارة ترعى المجالس الطلابية والانتخابات في المحافظات
	التفاعل الإيجابي من قبل مسؤولي المحافظات
٣٨	والطلاب لإنجاح ودعم المجالس الطلابية
٣٩	النظرة الإيجابية من أعضاء مجالس طلابية وإدارات تعليمية
٤٢	الختاتمة
٤٤	المصادر

رسالة من برنامج حماية التعليم في ظروف النزاع و انعدام الامان

بفضل التطورات الأخيرة التي شهدها قطاع التعليم، نجد أن غالبية الشباب العربي مابين سن الخامسة والخامسة و العشرين قد اتاحت لهم فرصة التمدرس لعدد من السنوات ومما هو جدير بالاهتمام حقيقة ان الفتاة العربية تمكنت من الالتحاق بركب التعليم بأعداد غير مسبوقه بالمعاهد التعليمية في كافة البلدان العربية وفي جميع المراحل الدراسية، بحيث توفر هذه التطورات اساسا لمشاركة الشباب العربي في عملية التغيير الاجتماعي.

إذن، هناك في الوطن العربي طاقةٌ شائبةٌ جارفة لا يمكن تجاهلها على الإطلاق. ولكن كيف السبيل إلى تحويل هذه الطاقة إلى نتائج تنعكس إيجاباً ليس على البلدان العربية وحدها وإنما على العالم أجمع؟ إن إحدى السبل لتحقيق ذلك تكون بتوجيه جيل الشباب إلى لعب دور نشيط وإيجابي كل في مجتمعه، أثناء الدراسة وفي المحيط العائلي إذ ان استيعاب الطاقات الخلاقة و الحماس الشبابي على المستوى المحلي سيكون له أصداء وطنية ايجابية.

هذه الدراسة لتجربة المجالس الطلابية في اليمن تعطي نظرة قيمة على إحدى الطرق التي تمكن الشباب من اكتساب المهارات و الثقة و التجربة لممارسة القيادة في مدارسهم و مجتمعاتهم المحلية.

مارك ريتشموند

مدير برنامج حماية التعليم في ظروف النزاع و عدم الامان
مؤسسة التعليم فوق الجميع

مقدمة

خلال الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢، حظيت بشرف العمل مع عدد من الزملاء في وزارة التربية والتعليم اليمنية على مشروع خاص بالمجالس الطلابية أشرف على تنفيذه منظمة تسمى FHI360. ويهدف المشروع إلى دعم مشاركة الشباب الببناءة في عمليتي التنمية والحوكمة على مستوى البلد.

وكما تبين هذه الدراسة، يكشف مشروع المجالس الطلابية اليمنية أن الشباب العربي اليمني يبحثون عن السبل الكفيلة بتحويلهم إلى صنّاع تغيير في مجتمعهم. فما ينقصهم عادةً هو التوجيه اللازم وبناء القدرات الهادفة كي يتمكنوا من تنظيم أنفسهم فيفيدوا مدارسهم ومجتمعاتهم. وسرعان ما فاقوا التوقعات، إذ أن تحفيزهم في مجال القيادة مكّنهم جميعاً، فتياً وفتيات، على تجاوز المألوف بل ومقارعة الراشدين في مجتمعاتهم على مستوى المبادرات المدرسية والمجتمعية.

لقد ساعدت المجالس الطلابية هؤلاء الشباب على إطلاق حملات انتخاب ديمقراطية في أوساط الطلاب قوائمها منجزات المرشح وعمله الجيد. وهكذا تنافس الفتيان والفتيات على مقاعد المجالس الطلابية بكل حرية ودون اعتبار للنماذج النمطية التي تستند إلى الجنس. ثم تمكن الطلاب من الانخراط في أعمال هادفة على مستوى المجتمع، ما خلق بيئة إيجابية للجميع. وكان من بين القضايا المجتمعية الملحة التي تصدوا لها الفقر، فأطلقوا حملات لجمع التبرعات تهدف إلى إعانة الطلاب الفقراء في مدارسهم.

وهناك أمثلة أخرى تبرهن أن الشباب العربي قادرٌ على فعل المستحيل ما إن يُسمح له ويؤجّه التوجيه السديد.

لقد اكتشفت، بوصفي خبيراً ومستشاراً تربوياً (طالما نظر إلى التطورات الدولية بعين ناقدة)، أنني تعلمت من هذه التجربة بقدر ما تعلم منها الطلاب ومسؤولو

وزارة التربية والتعليم في اليمن الذين عايشوها وكانوا جزءاً منها. لقد تعلمنا أن الشباب اليمني، ذكوراً وإناثاً، يتمتعون بمستوى عالٍ من المرونة وأهم قادرون، متى سنحت الفرصة للظهور والتفوق، على تجاوز كل التوقعات. لقد تعلمت أن الأسر اليمنية، وحتى تلك التي تعيش في الأرياف، مستعدة لدعم الفتيات (والفتيان) وفي جميع مستويات القيادة الطلابية. وعندما يرون قيمة ونتيجة للتدخل على مستوى المدرسة كانوا يفعلون كل ما هو في حدود إمكانياتهم لتعزيز وتحسين الجوانب القيادية لدى بناتهم.

درس آخر تعلمناه هو أن استعمال الهياكل الحكومية القائمة والعمل مع المسؤولين الحكوميين أثبت نجاعته في ترك أثر إيجابي على المستفيدين. ففي حين اشتكى بعض القائمين على تنفيذ برنامج أخرى من «ضعف القدرات الحكومية» ما حدا بهم للتعاقد مع مستشارين من القطاع الخاص لإنجاز كافة الأنشطة التدريبية، اعتمد مشروع المجالس الطلابية على المسؤولين والمدرسين الحكوميين في إدارة الأنشطة الطلابية بوزارة التعليم لإنجاز أنشطته كلها. فقد عمل أفراد فريق المشروع الثلاثة مع هؤلاء المسؤولين بانتظام وقدموا لهم التوجيه اللازم عند الضرورة، فضلاً عن إعداد المواد التدريبية ودليل الطلاب بالتعاون معهم وبقيادتهم. ولم تقتصر النتيجة على بناء قدرات مسؤولي وزارة التربية والتعليم فحسب، بل وضعت الأساس لاستدامة البرنامج وضمان استخدام المواد ووصولها إلى أكبر عدد من المستفيدين.

المزية الأخرى الهامة للبرنامج كانت «تعلم الأقران». فبمجرد تكوين فريق المشروع عدداً كبيراً من القادة الطلاب بنهاية المرحلة الأولى، تمت دعوة القادة الشباب للمشاركة في الدورات التدريبية المخصصة للمحافظات الأخرى في المرحلتين الثانية والثالثة لاطلاع الجمهور والطلاب المتدربين على ما تعلموه في مجالى التنظيم الشخصي وتخطي التحديات. وقد أثبتت هذه أنها طريقة عملية

لتسويق البرنامج. فالاستماع إلى طلاب نجحوا في مسعاهم منح ثقةً للقيادة الجدد وأساتذتهم على حدّ سواء.

بفضل نجاح البرنامج، قدّم كاتب هذا التقرير، المستشار الخاص لوزير التربية والتعليم، توصيةً بتعزيز مفهوم القيادة الطلابية ونشره على مستوى المناطق والأقاليم. ونقل عن معالي الوزير إيمانه أن المجالس الطلابية هي أساس اليمن الجديد، فهي تعزز قيم الحرية والتغيير والتسامح بين الشباب، وهي القيم اللازمة لقيام يمن ديمقراطي مزدهر.

إنني أوصي بشدة أن ندعم اليمن، مالياً وفنياً، لتوسيع مبادرة تطوير الشباب ومواصلتها من خلال المجالس الطلابية. ففي كافة البلدان، يمكن للمدارس أن تكون القاعدة الحيادية لدعم التطلعات الديمقراطية لكلا الجنسين. فغرس بذور الطاقة الإيجابية في يومنا هذا من شأنه أن يؤدي إلى تغيير دائم وإيجابي في هذا البلد.

الدكتور أوزما أنزار

مدير أبحاث أول

الشبكة الدولية للقراءة

شركة الأبحاث الجامعية، بيتيسدا-ميريلاند

توطئة

الوضع السياسي والاجتماعي في اليمن

اليمن بلد موغل بل ومتجذر في العراقة، أُطلق عليها قديماً مملكة سبأ، والأرض السعيدة، ويطلق على سكانها عرب جنوب الجزيرة العربية. هذا البلد يقع في الركن الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية وتقدر مساحته الجغرافية بـ ٥٥٥ ألف كيلومتر مربع بعد أن التحم شطراه في مايو ١٩٩٠ في كيان واحد، اتفق على تسميته «الجمهورية اليمنية» ويبلغ عدد سكانه ٢٤ مليون نسمة بحسب أحدث تعداد سكاني أجري عام ٢٠١٢.

اليمن تمر حالياً بظرف دقيق وفاصل فهي تتهيأ للسير في إطار دولة اتحادية مكونة من ستة أقاليم بكل أبعادها. لقد ارتضى الشعب اليمني الذي قام بثورة ١١ فبراير ٢٠١١ أن يدخل في حوار وطني امتدّ عشرة أشهر، ولأول مرة في التاريخ السياسي اليمني يجتمع خمسمائة وخمس وستون شخصية يمنية تمثل معظم المكونات السياسية والاجتماعية لتحديد ملامح اليمن الجديد.

لقد حقق الحوار الوطني في اليمن نجاحاً كبيراً، حيث أفضى إلى اتفاق ملزم أقرت به الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وبحول اتفاق المصالحة دون قيام أي حزب طائفي أو انفصالي أو طوائف سياسية من شأنها تهدد استقرار البلد وأمنه.

من الأهمية بمكان أن كافة الأطراف المعنية، بمن في ذلك أطراف العمل السياسي والمنظمات الجماهيرية وقادة الرأي العام تدرك أن نجاح الحوار الوطني يتطلب الالتزام بتوصياته. كما أن تحقيق هذه الأهداف، التي تعكس طموحات الشعب اليمني، يستدعي توعية الناس بأهداف مخرجات الحوار القصيرة والبعيدة المدى، فضلاً عن التطلع للديموقراطية في خدمة بناء اليمن الغد والعمل على مستقبل خال من الاستبداد والديكتاتورية والمركزية الشديدة والانتقال فكرياً وممارسة من

أحادية التفكير إلى التفكير الجماعي والمشارك المبنى على المساواة والعدالة
وتكافؤ الفرص وممارسة الديمقراطية والشفافية على كافة الصعد.

ويعتبر التعليم أحد الأولويات الضرورية من أجل الانتقال إلى اليمن العصري لأنه سيجب
تمكين الشباب وتسليحه بالمعرفة الضرورية للتنمية والإنتاجية.

كما يمكّن التعليم الشباب من بناء شخصيته القادرة على الإسهام في بناء
الوطن والتعامل الإيجابي مع كافة التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم.

ونعتقد جازمين أن بناء المستقبل المأمول سيتحدد إلى حد كبير من خلال
جودة التعليم والممارسات الديمقراطية الحرة التي سيتعلم الجيل مفرداتها
منذ بداية نشأته داخل المدرسة من خلال تشكيل المجالس الطلابية ومشاركة
الطالبات والطلاب فيها. بل إننا نزعم أن للمجالس الطلابية التي بدأ تشكيلها
في العام ٢٠٠٧ دوراً بارزاً في إثراء الوعي الديمقراطي.

الأنشطة الطلابية في المدارس قبل برنامج المجالس الطلابية

اللائحة العامة المدرسية لوزارة التربية والتعليم لعام ١٩٩٢ تحدت وبفقرة واحدة
تحت رقم ٧٥ عن تشكيل مجالس طلابية على مستوى الفصل فقط والذي
يتكون بحسب نص الفقرة من:

- رئيس الفصل
- نائب رئيس الفصل
- الممثل الثقافي

- الممثل الإجتماعي
- الممثل الرياضي
- الممثل الفني

عملياً وفي الميدان لم يكن هناك وجود لهذه المجالس، بل أن مفهوم وثقافة المجالس الطلابية كانت غائبة تماماً الطلابية، وكل هذا مثل تحدٍ كبير لمشروع المجالس عام ٢٠٠٧.

كان المدرّس بمعية الأخصائي الإجتماعي أو المكلف بتنسيق الأنشطة، وفي بعض مدارس المدن الرئيسية ليس إلا، يقومون بتشكيل جماعات رياضية وثقافية بحسب ما يرونه مناسباً ودون إجراء إنتخابات ديمقراطية أو عمل منهجي. وكان أيضاً يوجد ما يُسمّى "رئيس الفصل" والذي يُعيّن دون إنتخابات، ويعمل على ضبط الفصل والمساهمة في العقاب الجسدي في بعض الأحيان، كما يقوم بتسجيل حضور وغياب الطلاب، وغالباً ما تكون بنيته الجسمانية قوية أو من ذوي النفوذ في المدرسة أو المجتمع المحيط وهذه الممارسات بطبيعة الحال ولدت شعوراً عاماً لدى الطلاب/الطالبات بالإستبداد والديكتاتورية.

واقع الحال الذي عاشه الطلاب والطالبات اليمينيون قبل بدء تجربة المجالس الطلابية كان يشهد حراكاً ملحوظاً في المجال السياسي والإجتماعي، مما أكد حاجتهم للدعم والتشجيع لإكسابهم مهارة القيادة ومهارة حل المشكلات، ليس فقط على مستوى المدرسة ولكن على مستوى المجتمع المحلي، ولتعزيز هذه الإمكانيات كان يجب أن يمنح هؤلاء الطلاب الثقة التي من شأنها أن تحقق تطلعاتهم الديمقراطية والتي بدورها ستكون مفيدة ومؤثرة تأثيراً إيجابياً عليهم بشكل خاص وعلى المدرسة والمجتمع بشكل عام.

مشروع المجالس الطلابية

يتمثل الهدف الأساسي في مساعدة الطالبات والطلاب على اكتشاف مهاراتهم القيادية وتدريبهم ليكونوا مواطنين صالحين والمشاركة في العملية السياسية واحترام الرأي الآخر وحقوق الإنسان وتجسيد معاني الوحدة الوطنية والسلم الإجتماعي.

في شهر يونيو من عام ٢٠٠٧ تم تكليف أكاديمية التطوير التربوي (AED) من جانب «مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية» (MEPI)، بوصفها الجهة الراعية، بتنفيذ مشروع المجالس الطلابية في المستوى الثانوي، وأفضى ذلك إلى إقامة مشروع المجالس الطلابية وتشكيل فريق المشروع في اليمن. ومن هذا المنطلق فإن الفريق العامل التابع لأكاديمية التطوير التربوي كان يتألف من موظفين كلهم يمنيين عملوا عن كثب مع وزارة التعليم وساهموا في إنشاء مجالس طلابية تقوم على مبدأ الانتخابات الديمقراطية الشفافة وبحسب رغبة المشاركين.

انطلق مشروع المجالس الطلابية في العام ٢٠٠٧ وكان أول مشروع في اليمن لمساعدة الطالبات والطلاب في (من الصف ٦ إلى ١٢) لتنمية وتطوير قدراتهم في مجال تشكيل المجالس الطلابية على مستوى الفصل وعلى مستوى المدرسة في أربع محافظات (صنعاء - عمران - شبوة - مأرب) كمرحلة أولى ثم محافظات تعز وإب والحديدة كمرحلة ثانية إضافة إلى عشر مدارس في محافظة عدن، حيث مثل نقلة نوعية في حياة الطلاب المدرسية لممارستهم العملية الديمقراطية لأول مرة من خلال صندوق الانتخاب، وأصبح للطلاب/ الطالبات صوت يمثلهم أمام الإدارة المدرسية كما أصبح لهم مجلس يعبر عن آرائهم وتطلعاتهم. يتم استخدام مصطلحي « المشروع » و « البرنامج » في هذا التقرير بشكل متبادل لذا وجب التنبيه بان مبادرة المجالس الطلابية بدأت كمشروع في عام ٢٠٠٨ و بناء على نجاحها قررت الحكومة تبنيها « كبرنامج » لكافة المدارس في اليمن منذ ٢٠١١ مدعم بلوائح و قوانين رسمية و مستخدما نتائج مرحلة تجربة «المشروع».

تحديداً فإن الجزء الثاني من المرحلة الثانية للمشروع و المرحلة الثالثة كلها تم تطبيقها كبرنامج حكومي، و لا يزال البرنامج قائماً بفضل القوانين التي وضعت لتضمينه في المدارس حيث تلزم المدارس بتطبيق برنامج المجالس الطلابية لجميع المراحل من الصف السادس الى الصف الثاني عشر في جميع المدارس الحكومية و الخاصة ، و عليه فحين يستخدم مصطلح « المشروع » في هذا التقرير فإنه يشير الى مشروع (MEPI) للمجالس الطلابية و الذي يعتبر الاداة الحكومية لتطبيق برنامج المجالس الطلابية .

اعتماد مشروع المجالس الطلابية من جانب وزارة التربية

بما أن اليمنيين لم يشهدوا سوى الدكتاتورية منذ ٣٠ سنة الماضية، فإن فكرة إرساء مقومات الديمقراطية داخل المدرسة كان يُعتبر مجرد مصدر إزعاج أو عملاً إضافياً.

إن فكرة المجالس الطلابية الهادفة إلى إرساء مبادئ الديمقراطية عبر إشراك الطلاب في العملية التعليمية كان غائباً عن رؤية الجهات الرسمية وواضعي السياسة التعليمية للبلاد، ولم تؤخذ هذه الفكرة بعين الاعتبار في البداية نظراً لانعدام التجربة والخبرة والتبصر، فضلاً عن عدم وجود الدعم الفني والمادي لتحقيقه حتى تدخل مشروع المجالس الطلابية. وشهدت بداية المشروع العديد من المفاوضات والمناقشات وإثارة الموضوع بأكثر من طريقة مع الإدارات المدرسية والتعليمية. غير أنه عقب انتشار أخبار القيادة الطلابية في المدارس، وخاصة في أوساط الفتيات، أصبحت النظرة للمشروع تتغير.

وتم الانفتاح على الفكرة حالما استوعب القائمون على الإدارة المدرسية فكرة المشروع الهادفة إلى ترسيخ علاقة الإدارات مع الطلاب من جهة وبين الطلاب مع بعضهم من جهة أخرى. بل إن بعضهم أقر أن المدارس طالما كانت تعاني

من نقص الاتصال الفعال وُضعف العلاقة مع الطلاب في بعض الجوانب بحيث تستشعر وجود حلقة مفقودة بين الإدارة المدرسية وبين الهيئة التعليمية من جهة وبين الطلاب من جهة أخرى. ونم اقتناع الجهات الرسمية على كافة المستويات أن المجالس الطلابية ستكون عاملاً إيجابياً مساعداً ومفيداً للمدرسة حيث من ضمن مهامها ستقوم بتنظيم الفعاليات المدرسية المختلفة والذي يضمن مشاركة الطلاب الآخرين بفعالية. كما ستقوم بأدوار ذات بُعد إجتماعي إنساني من خلال تحمّلهم مسؤولية جمع التبرعات للطلاب المعوزين، وستكون عامل جذب كذلك للآباء والأمهات من أجل الانخراط في جمعيات الآباء والمدرسين بما يضمن الشراكة والتفاعل بين المدرسة والمجتمع.

تنفيذ المشروع

التنفيذ على مستوى وزارة التربية والتعليم

مثّلت رعاية وزارة التربية والتعليم قوة لهذه التجربة من خلال تبنيها إصدار التشريعات اللازمة لممارسات أنشطة المجالس الطلابية والمتمثلة في إصدار اللائحة التنظيمية للمجالس الطلابية في أكتوبر ٢٠٠٨م بالشراكة مع فريق مشروع المجالس الطلابية والتي ألزمت كافة مدارس الجمهورية اليمنية بتشكيل المجالس في بداية كل عام دراسي ولا يزال هذا معمولا به إلى وقتنا الراهن. وتم إطلاق المشروع رسمياً فور إصدار تعليمات الوزارة يتضمن تصديره تصريحاً لوزير التربية آنذاك حيث قال:

”من منطلق إيماننا الراسخ بدور التعليم في الحياة العامة والخاصة فقد ترسّخت القناعات النامية لدى القيادة السياسية بأن التعليم جوهر عملية التنمية ومحورها وقاعدة ارتكازها، والملاحظ أن عملية التطوير التي يشهدها نظامنا التعليمي منذ قيام الوحدة اليمنية المباركة (١٩٩٠) والحراك القائم لدى المؤسسات التربوية في تنفيذ خطط وبرامج الاستراتيجية الوطنية لإصلاح وتطوير التعليم الأساسي من لصف الأول إلى التاسع، والخطوات الرامية لمباشرة العمل باستراتيجية التعليم الثانوي قد استوعبت الدور المناط بها في فهم أن دور التربية والتعليم ليس فقط مجرد تلقين المعارف وحفظها بل إن تربية النشء يتم بقييم المواطنة من قبيل الوحدة الوطنية و الديمقراطية بوصفها الهدف الرئيسي.“

«وتروم هذه الإصلاحات لتغيير دور المدرسة بوصفها مؤسسة يكتسب فيها الشباب المبادئ الأساسية للنظام اديمقراطي وكيفية ممارسته من خلال المنهج المدرسي بالإضافة إلى الأنشطة اللاصفية».

ويأتي إصدار لائحة المجالس الطلابية المدرسية بما تحتويها من إجراءات تشريعية وتنظيمية تجسيدا للتوجه العام للدولة في ترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية في أذهان الشباب عبر المدرسة، وهي خطوة صائبة في مسار تحقيق هذا الهدف

النبيل المتمثل في الديمقراطية، وجعل البيئة المدرسية أكثر حيوية وجاذبية للطلاب والطلبات لإكتشاف وصقل مواهبهم وإبداعاتهم في كافة المجالات.

وفي غياب الأدبيات بشأن المجالس الطلابية قبل صدور اللائحة، عمل فريق البرنامج على إجراء دراسة مسحية لتحديد الإحتياجات الأساسية لتشكيل مجالس طلابية ومرامي الفئة المستهدفة في مدارس المرحلة الأولى البالغ عددها ١٠٢، حيث أفضت نتائجها لوضع إطار يقوم فيه الطلاب ولأول مرة بالانخراط في انتخابات حرة ونزيهة وقبول النتائج وفقاً لأغلبية الأصوات، ومواصلة تقديم الدعم لأفضل المرشحين لمصلحة المدرسة والمجتمع، وتنمية السلوك التعاوني بين الطلاب، وتعزيز قدراتهم القيادية، وتعلم تحمل المسؤوليات، والعمل التطوعي، والتسامح. وفيما كان المشروع يحرز التقدم صاحبه تخوف مفاده أنه نظراً لأن هذه الفرص كانت حكرأ على التجمعات والأحزاب السياسية، فإن فكرة إدخالها في المدارس كانت «مثيرة للجدل» لأن السلطة القائمة آنذاك لا تريد للشباب أن يساهموا في المسار الديمقراطي، ناهيك عن التخوف من توجيهها لصالح الأحزاب السياسية في البلاد. وهذا كان يشكل بعضاً من التحديات التي واجهت تنفيذ المشروع.

اللائحة التنظيمية للمجالس الطلابية

تتضمن اللائحة التنظيمية للمجالس الطلابية توجيهات ومبادئ وأسس تشريعية لعملية تشكيل المجالس الطلابية وأنشطتها. وكانت هذه الوثيقة بمثابة مفتاح النجاح للمشروع، ولذا حرص فريق المشروع و نظراؤه من وزارة التربية على إقناع قيادة وزارة التربية والتعليم على إصدار وثيقة لتوحيد الرؤى والممارسات في كافة المدارس اليمينية حيث لا تترك مجالاً للاجتهادات والتفسيرات الفردية غير المجدية.

كان المنخرطون في المشروع كلهم يدركون تماماً أنه بدون إصدار اللائحة سيكون النجاح مستحيلاً على المستوى الوطني. ولذا عمل الفريق مع الوزارة على تحرير اللائحة في زمن قياسي مستفيداً من الأدبيات المتيسرة ونتائج المسوحات الميدانية والخبرات الخارجية والكوادر المهنية التابعة لوزارة التربية. وفي البداية واجهت لجنة صياغة اللائحة صعوبات لدى الإدارات التعليمية، إلا أنه بعد إستيعابهم فكرة وأهداف اللائحة وأهميتها أبدوا دعمهم الكامل لها.

دليل المجالس الطلابية

يتضمن دليل المجالس الطلابية نماذج من بطاقات الاقتراع والإستمارات المنظمة للعملية الإنتخابية وكذا التعريف بأدوار أعضاء المجالس ومسؤولياتهم. والجدير ذكره هنا أن بعض الطلاب والطالبات قد شاركوا في إعداد الدليل.

من أجل تمكين الطلاب من المساهمة في المجالس الطلابية بالشكل المطلوب قام فريق المشروع بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بصياغة دليل المجالس الطلابية ومراجعته وطباعته وإصداره. ويشرح الدليل خطوة بخطوة آلية إنتخاب المجالس الطلابية على مستوى الفصول وعلى مستوى المدرسة. كما قام المشروع بتدريب كادر وزارة التربية والتعليم وبشكل تسلسلي على مستوى الوزارة وعلى مستوى المحافظات والمديريات على استخدام الدليل. مكنة استراتيجية التدريب التسلسلي هذه الإداريين من مواصلة دعمهم للمجالس الطلابية في محافظاتهم ومديرياتهم.

تنفيذ المشروع (المحافظات والمديريات والمدارس والمدرسين والطلاب ومجالس الآباء والأمهات)

قبل توسيع المشروع خارج المدارس التجريبية أصدرت وزارة التربية تعميماً بتشكيل المجالس الطلابية في جميع مدارس الجمهورية، إيماناً منها بأن المجالس الطلابية تكتسب الممارسة الديمقراطية إنطلاقاً من المدرسة.

وعقب هذا التعميم الذي أذن بالانطلاق الرسمية لمرحلة التوسيع تم توجيه تعميماً ثانياً إلى محافظي المحافظات ومديري مكاتب التربية والتعليم بالمحافظات تحت توقيع وزير التربية والتعليم لتسهيل مهمة فريق المشروع في ممارسة أنشطته داخل المدارس، إذ بدون التعميم كان لايسمح لفريق العمل مجرد الدخول إلى باحة المدرسة، ناهيك عن التحدّث عن الديمقراطية.

كان التركيز في بداية المرحلة على التوعية والتعريف بالمشروع وأنشطته على جميع المستويات، بما في ذلك الوزارة ومكاتب التربية بالمحافظات والمكاتب بالمديريات ومجالس الأمهات والآباء والإدارة المدرسية والأخصائيين الإجتماعيين وال طالبات والطلاب)، فمثلاً قام البرنامج بتصميم مطويات تعريفية وتم توزيعها على كافة المعنيين تتحدث عن المجالس الطلابية ومبرراتها، وأهدافها، وفلسفتها، وقيمتها وأدوارها. وتم تقديم سلسلة من العروض و تنظيم عدد من الورشات من أجل التعريف بالمشروع لفائدة كافة الأطراف المعنية. وكانت هذه الفعاليات تروم تقاسم الخبرات مع المجالس الطلابية في مختلف المدارس والمحافظات، فضلاً عن ورشات تدريبية لفائد مجالس الآباء والأمهات بشأن التخطيط لأنشطة الطلابية المدرسية لأعضاء المجالس الطلابية. وقام الفريق

بعدة زيارات ميدانية قصد المساعدة في تشكيل المجالس الطلابية على مستوى مدارس المديرية وعلى مستوى المحافظات. وقدم الفريق المساعدة في تشكيل مجالس الآباء والأمهات في محافظة صنعاء، والتي لم تعقد مجالس من قبل، حيث نظم ورشات لفائدة أعضاء المجالس الطلابية وأعضاء مجالس الآباء والأمهات والمدرسين حول مهام المجالس الطلابية. دعم الفريق المجالس الطلابية والإدارات المدرسية بالمواد والمستلزمات الخاصة بالأنشطة المدرسية. وقامت مختلف وسائل الإعلام بتغطية جهود الفريق الرامية للتعريف بالمشروع.

التحديات التي واجهت تنفيذ المشروع

تمثل التحديات التي واجهت المشروع في ما يلي:

- غياب الرؤية والتشريع لدى واضعي السياسات التعليمية على مستوى الحكومة والمدارس واعتبار المدارس بوصفها وحدات أكاديمية فقط.
- غياب المجالس الطلابية وضعف النشاط المدرسي.
- التخوف من إفراز الممارسة الديمقراطية في الوسط المدرسي لقيادات تمثل صوت الطالبات/الطلاب.
- التخوف من استغلال الزخم الديمقراطي لصالح الدولة أو الأحزاب السياسية.
- غياب الخبرة على المستوى المحلي والوطني.
- تخوف المدرسة وأولياء الأمور من انصراف الطلاب، وخاصة أعضاء المجالس الطلابية، عن التحصيل المدرسي.
- تخوف الإدارة المدرسية والمدرسين/المدرسات من مطالبة المجالس الطلابية بحقوقها دون التشاور معهم.

- التخوف من عدم شفافية وعدالة الانتخابات وأن تكون مشابهة لما يجري في الانتخابات العامة.
- قلة الإمكانيات المادية لتنفيذ أنشطة المجالس الطلابية.

الحلول للتحديات التي تواجه المشروع

- كان فريق المشروع يتألف من ذوي الكفاءات والتجربة في مجال المشروع والقدرة على تبليغ أفكارهم لقيادات الوزارة لما فيه مصلحة الطلاب والبلاد. وعملوا على تقديم دراسة وافية وتوعوية للوزارة حول فوائد المجالس الطلابية.
- قام وزير التربية شخصياً بتوقيع التعميم لتمكين المشروع من العمل في المدارس مع الطلاب/الطالبات مما بَدَدَ تخوف الإداريين والمدرسين.
- إن صدور اللائحة التنظيمية للمجالس الطلابية التي تنظم كافة أعمال الانتخابات المدرسية وَّدد العمل في كل المدارس وألزم جميع المدارس بتشكيل المجالس الطلابية. وتتضمن اللائحة الآليات والأسس والمرتكزات بشأن تشكيل المجالس الطلابية وهيكلتها ومسؤولياتها على مستوى الفصل والمدرسة، وآلياتها ومعايير الترشيح ومتطلبات السجلات الخاصة بعمل المجالس.
- عقدت لقاءات ونفذت ورش عمل لفائدة المسؤولين في الوزارة ومكاتب التربية في المحافظات والمديريات ومدراء ووكلاء المدارس ومجالس الآباء والأمهات المنتمية للمدارس المستهدفة، وتم خلال هذه الورش تدريب المشاركين على القيام بأدوارهم ومهارات التخطيط لأنشطة المجالس. وخلال الزيارات الميدانية تم تقديم الدعم الفني اللازم لتحسين مستوى أدائهم وتطوير قدراتهم.
- استعان المشروع باستشاريين على مستوى المحافظات المستهدفة بعد أن تم تدريبهم على مهام وأدوار وآلية عمل المجالس الطلابية ليقوموا بالدعم الفني المباشر والسريع على مستوى المحافظات.

- تم إصدار دليل المجالس الطلابية بوصفه مرجعاً للإداريين والمدرسين والمشرفين وأعضاء المجالس الطلابية وقد شارك في إعداده كافة الأطراف المعنية.
- نُظّم المشروع ندوات لفائدة المجالس الطلابية على مستوى المديرية وعلى مستوى المحافظات من أجل تبادل الخبرات المكتسبة فيما بين أعضائها ونشر قصص النجاح والتجارب من خلال المطويات والمجلات على نطاق واسع.
- تم تزويد المدارس المستهدفة باحتياجاتها من المستلزمات الكفيلة بتنفيذ أنشطة المجالس.
- قام فريق المشروع بتأمين المتابعة الميدانية وتقديم الدعم الفني للمجالس الطلابية والتواصل المستمر معها.
- ساعد النشر المكثف للتشريعات والدليل في توسيع نطاق التجربة.
- استفاد من التدريب ٦٠٠ شخص من القائمين على التربية الذين يدعمون مواصلة البرنامج ما بعد المرحلة الأولية. ويعتبر هذا التدريب حاسماً نظراً لأن التجربة كانت غير مسبوقة.
- وعلاوة على ذلك:
- عمل المشروع على التنسيق الكامل لأنشطته مع وزارة التربية.
- وفر المشروع فرصاً لتبادل الخبرات على مستوى الإدارات التعليمية بالمدارس.
- قدم البرنامج مشاريع مقترحة إلى وزارة التربية والتعليم بشأن كافة اللوائح والأدلة التدريبية حيث تمت مناقشتها وإقرارها من قبل الوزارة.

فض النزاعات

تنص اللوائح التنظيمية للمجالس الطلابية على عدة أحكام تتناول تخوف الإدارة المدرسية والمدرسين/المدرسات من نشوب النزاعات في أوساط الطلاب أو التخوف من عدم شفافية وعدالة الانتخابات وأن تكون مشابهة لما كان يجري في الانتخابات العامة. وعلى سبيل المثال نصت اللائحة على أن كل أنشطة المجالس الطلابية تتم تحت إشراف الإدارة المدرسية. وفي ما يلي بعض الأمثلة من هذه الأحكام:

- يعتبر رائد الفصل (مدرس) مشرفاً وموجهاً لمجلس الطلاب ويقوم بالتوسط العادل.
- يعقد المجلس اجتماعات مع رائد الفصل مرة كل شهر ، ويتم تثبيت كافة محاضر الاجتماعات والنشاطات المختلفة لمجلس الفصل بسجل يخص لهذا الغرض.
- تتم مناقشة جدول أعمال مجلس الطلاب وإقراره من جانب إدارة المدرسة.
- يعقد المجلس الطلابي أول اجتماع له عقب الإنتهاء من فرز الأصوات وإعلان النتيجة والإنتهاء من البت في الطعون الإنتخابية. ويرأس الإجتماع الأول مدير المدرسة وعضوية وكيل الأنشطة وبحضور مجلس الأنشطة.
- إذا تم اتخاذ قرار معين، يتعين على كافة الأطراف احترام النتائج.
- إذا رغب المجلس الطلابي في استضافة أحد الشخصيات أو المسؤولين من داخل المدرسة أو خارجها يتم التنسيق لذلك عن طريق مسؤول العلاقات بالمجلس وبالتنسيق مع مدير المدرسة.
- يرفع رئيس المجلس محضر الجلسة لمدير المدرسة للمصادقة عليه وإصدار توصياته.

ومن ناحية ممارسة العملية الديمقراطية بشفافية فقد وردت في اللائحة ضوابط صارمة تضمن انتخابات نزيهة وعادلة وجرى تعريفها للطالبات والطلاب والهيئات الإشرافية والمجتمع الأهلي. إضافة إلى ذلك، جرى تحذير الطلاب/التالبات المرشحين لعضوية المجالس بعدم استخدام أي من شعارات الأحزاب السياسية في اليمن أو خارجه في إطار حملاتهم.

كل هذه النصوص التنظيمية بعثت برسائل إيجابية للفتات المتخوفة وكما أثبتت النتائج فإن المجالس دعمت الهيئة التعليمية والإدارة المدرسية وساعدتها في حل الكثير من المشكلات الطلابية وعملت على خلق علاقة شراكة بينها وبين مجالس الآباء والأمهات.

الدروس المستفادة من المشروع والتوسع إلى المحافظات الأخرى

وضع التشريعات المنظمة للعمل

قبل صدور اللائحة التنظيمية التي كان للمشروع دور جوهري في صياغتها، أصدرت الوزارة تعميماً إلى محافظي المحافظات ومديري مكاتب التربية والتعليم بالمحافظات تحت توقيع وزير التربية والتعليم لتسهيل مهمة فريق المشروع في ممارسة أنشطته داخل المدارس وهذا أعطى المشروع الإطار القانوني للعمل مع كل المستهدفين، وبدونه كان لا يمكن مجرّد الدخول إلى باحة المدرسة ناهيك عن التحدّث عن الديمقراطية وأنشطتها، وتم التركيز في بداية المرحلة على التوعية والتعريف بالمشروع وأنشطته على جميع المستويات كما كانت وسائل الإعلام تغطي الفعاليات المصاحبة للمشروع .

ومن أهم عوامل النجاح أيضاً هو طباعة جميع الإصدارات وتوزيعها على المدارس وإلى الوزارة ومكاتبها بصورة كافية، فمثلاً طبعت اللائحة بعدد ١٦,٠٠٠ نسخة أي نسخة لكل مدرسة لتكون دليلاً لها وتمّ في الوقت نفسه تدريب المجالس المنتخبة في المدارس المستهدفة في فترة المشروع وأثناء ذلك قام المشروع ببناء قدرات من يعملون في مجال الأنشطة والمجالس الطلابية في كافة المحافظات وبلغ عددهم ٦٠٠ شخص لضمان الاستمرارية وقد أصدر الدليل الإرشادي والذي بُني على البساطة وعلى قاعدة خطوة بخطوة، وهذا الدليل قد قدم شرحاً مفصلاً لما ورد في اللائحة التنظيمية للمجالس الطلابية.

تعبئة الطلاب والإدارة المدرسية والمجتمع المحلي

ومن الدروس المستفادة خلق الاستعدادية لدى الطالب/الطالب والإدارة المدرسية والمجتمع المحلي. فبعض المدارس على سبيل المثال خصّصت غرفة للمجلس الطلابي وجعلتهم يقومون بإدارة المدرسة ليوم كامل، كما أن المشروع ولّد لدى الطلاب حب العمل الطوعي وتبادل الزيارات من وإلى المدرسة والمساهمة في

عودة المتسربين إلى المدرسة وإدماج ذوي الإعاقات في الحياة الطلابية إضافة إلى تقديم دروس تقوية للطلاب/الطالبات الذين يعانون ضعفاً في بعض المواد الدراسية. أما المجتمع المحلي فقد ساعد في الإشراف على عملية الانتخابات وكذا تلبية بعض مطالب المجالس مثل بناء الحمامات وتوفير وسيلة مواصلات للطالبات اللاتي يسكن بعيداً عن المدرسة ومساعدة الفقراء من الطالبات والطلاب وتوفير المستلزمات المدرسية لهم ومساعدة المسنين وغيرها من المبادرات.

وعي الطلاب بمسؤولياتهم وأهميتها

لوحظ أيضاً وبشكل لافت للنظر أن من الدروس المستفادة أن الطلاب والطالبات قد استوعبوا عملية الانتخابات والمهام المتوقعة منهم وتطبيقاتها بدرجة عالية وأفرزت الانتخابات بروز قيادات طلابية تمتلك السمات القيادية القادرة على التأثير والتواصل والإتصال مع زملائهم والإدارة المدرسية والمجتمع وكانوا فدوة في التحصيل الدراسي والسلوك وإبراز صوت الطالب في الأنشطة العلمية والثقافية والرياضية أثناء مشاركتهم في المراكز الشبابية وخاصة الصيفية منها واللقاءات العامة منها التليفزيونية والإذاعية والصحفية والمناسبات الرسمية والاجتماعية. فمثلاً تحدثوا في المراكز الصيفية للشباب عن تجاربهم وخبراتهم وعرضوا أمثلة على ذلك. وتحدثوا في اللقاء الخاص بالمراجعة السنوية التي تقيّمها وزارة التربية والتعليم والمانحين والتي حضرها ما يفوق ٢٠٠ شخصاً من ذوي العلاقة. كما أدار الطلاب معظم أنشطة اللقاء الختامي للمشروع في ٢٠١٢ الذي حضرته نائبة السفير الأمريكي ووزير التربية والتعليم والعديد من الجهات المانحة ومدراء مكاتب التربية وغيرهم.

تبادل الزيارات والخبرات

إن برنامج "الطالب السفير" فتح الباب للطلاب لكي يتعلموا من أقرانهم ويتبادلوا المعلومات، وهو برنامج يشرف عليه الآباء والأمهات شخصياً.

ومن الدروس المستفادة أيضاً الأعمال التي نفذها الطلاب والطالبات بصورة ممتازة وبمساعدة ومباركة مجالس الآباء والأمهات والإدارة المدرسية وهي تبادل الزيارات Student Ambassador) والتي تجاوزت حدود المدرسة والمديرية وعملت على نشر تجربة المجالس. لقد تبين أن الطلاب/الطالبات يتعلمون من أقرانهم أفضل وأسرع بكثير مما يتعلمون من الآخرين. الزيارات ساعدت إلى حد كبير في توسع تجربة المجالس الطلابية.

تعدد وتنوع الأنشطة والمهارات لتناسب مختلف القدرات والاهتمامات

عمل الطلاب على كتابة المطويات والمجلات والأبحاث ووزعت إلى خارج المدرسة وأدّت إلى تنافس كبير في الوسط الطلابي ونشر الأفضل منها، وللعلم فقد زوّدت المدارس بالمعايير المتبعة في هذه الأعمال الكتابية ومنها الإبداع وإبراز ما هو علمي وجديد.

وهذه بعض الأنشطة الأخرى ذات الصلة:

- تنظيم أنشطة رياضية
- القيام بمسابقات علمية على المستوى المدرسي وخارجه وعلى المستوى الوطني

- توثيق قصص النجاح
- الإهتمام بالبيئة داخل المدرسة وخارجها
- تصميم خطط الأنشطة الشهرية والسنوية
- رفع الوعي المجتمعي بقضايا التعليم وخاصة تعليم الفتيات، إضافة إلى الزواج المبكر والنظافة العامة وأسلوب الحوار
- تكريم المبدعين والتميزين من الطلاب والطالبات
- إيجاد مصادر مالية لدعم الأنشطة المدرسية ودعم الفقراء من الطلاب
- المساعدة في حل الإشكالات بين الطلاب أنفسهم أو بينهم وبين المدرسة
- حضور الإجتماعات المدرسية
- تنظيم رحلات ميدانية
- دعوة المختصين من مختلف الفئات لإلقاء محاضرات
- عقد إجتماعات مع مجالس الآباء والأمهات لمناقشة قضايا المدرسة
- تنشيط برنامج الطابور الصباحي (Morning Assembly) وجعله ميداناً للمعرفة المتجددة وإبراز المواهب.

حب العمل التعاوني والطوعي والاعتراف بالآخر

عندما تتاح الفرصة للشباب اليمنى ذكوراً أو إناثاً فإن أدائهم يفوق كل التوقعات.

إن الكثير مما تم مشاهدته ومتابعته خلال مراحل تنفيذ المشروع أبرز روح العمل التطوعي وعلاقات التواصل بين الطلاب داخل المدرسة وخارجها وأن المجالس الطلابية بأنشطتها المتنوعة في مجالات مختلفة والتي تنفذت خلال العام الدراسي قد أثرت إيجاباً على سلوك الطلاب/الطالبات وعلى المدارس في اليمن وكانت عاملاً مساعداً ومفيداً لها حيث قامت المجالس الطلابية بمهام تنظيم الفعاليات المدرسية المختلفة والذي ضمن مشاركة الطلاب الآخرين بفعالية، كما قامت بأدوار ذات بعد إجتماعي إنساني من خلال تحملهم مسؤولية جمع التبرعات للطلاب الأيتام والفقراء وذوي الإحتياجات الخاصة حتى أن بعضهم ذهب إلى ما وراء الحدود وأرسلوا تبرعات إلى فقراء أفريقيا، كما كانت عامل جذب وثقة لمجالس الأباء والأمهات للمدرسة والذي يضمن الشراكة والتفاعل بين المدرسة والمجتمع.

لقد اكتسب سلوك جُل أعضاء المجالس الطلابية ذكوراً وإناثاً إعجاب وإحترام الإدارة المدرسية والتعليمية على مختلف مستوياتها لإلتزامها الواعي والكامل بالعملية الإنتخابية والتسليم بنتائجها سلباً أو إيجاباً بل إن معظمهم قدم الدعم والمؤازرة للفائز عليه، وفي المدارس المختلطة سلم الذكور بفوز الإناث وشكلت مجالس مختلطة سادها روح التعاون والمثابرة في سبيل إنجاح خطط المجالس.

إن الكثير من قصص النجاح والممارسات الجيدة التي رُصدت من قِبل البرنامج وجرى تبادلها ونشرها بينت أن حب العمل التعاوني والتطوعي والقبول والإعتراف بالأخر كانت سمة المجالس ولم يتم رصد أية أعمال غير مرضية ولهذا تعاون الجميع معها وقدموا لها الدعم معنوياً ومادياً إلى يومنا هذا. كان الكثير من أعضاء المجالس يشعرون بأنهم القُدوة ولهذا كانوا المبادرين والسباقين إلى الأعمال التي يحتاجها زملائهم/زميلاتهن أو تحتاجها المدرسة والمجتمع المحيط. كما لعبت المجالس الطلابية في اليمن دوراً هاماً في غرس القيم الديمقراطية والسلوك التعاوني وتنمية قدراتهم القيادية وتمكن أعضاء المجالس الطلابية إلى حدٍ كبير من تطوير مهارات الإتصال أثناء ممارسة مهامهم ومسؤولياتهم باعتبارهم ممثلي الطلاب.

النجاح يفضي إلى المزيد من النجاح

امتد عمل البرنامج إلى ثلاث مراحل (خلال خمس سنوات) لأن المعلومات المستقاة من الطلاب و المدرسين وأولياء الأمورو مجالس الآباء والأمهات بالإضافة الى قادة المجتمع المحلي أظهرت أهمية وقيمة المشروع وأكدت حقيقة أنه قد عمل على تحفيز الطالبات والطلاب ليكونوا على مسؤولية عالية في قضايا مدارسهم ومجتمعهم وتعلموا ممارسة الديمقراطية قولاً وفعلاً.

شهدت تجربة المجالس الطلابية في اليمن في مرحلتها الأولى نجاحاً ملموساً تجسد في قيام بعض المحافظات بتشكيل مجالس طلابية على الرغم أنها غير مستهدفة مما دفع بالوزارة في المرحلة الثانية من حياة المشروع بإصدار تعميم بتشكيل المجالس الطلابية على مستوى جميع مدارس الجمهورية عندما تم تبني المشروع كبرنامج حكومي ، أيماناً منها بأهمية المجالس الطلابية أن تكتسب الممارسة الديمقراطية انطلاقاً من المدرسة لإرساء أسس القناعة

الديمقراطية بين أوساط الطلاب حيث يتعلمون المنافسة الديمقراطية في بيئة ودية مناسبة ويقبلون بالأخر وفقاً لقواعد المنافسة الديمقراطية. وما يعزز تلك النجاحات هو إستمرار العمل في الكثير من مدارس اليمن وبإمكانات ذاتية بعد نهاية مرحلة تقديم الدعم الخارجي.

الإصدارات والتدريب التسلسلي يتخطى الصعاب

أفضت الإصدارات والأدلة ونشرها على نطاق واسع وبرامج تبادل الخبرات والتدريب العنقودي إلى التغلب إلى حد كبير على صعوبة الوصول إلى المناطق البعيدة والوعرة في نشر التجربة في معظم المدارس. وعلى وجه التحديد فإنه حتى شهر يناير ٢٠١٢ استفاد أكثر من ١٣٠,٠٠٠ طالب وطالبة مباشرة من التدريب على مستوى المدرسة و ١٩,٢٠٠ عضو مجلس طلابي تلقوا تدريباً على الانتخابات وآلياتها ومهامهم وقضايا التخطيط لأنشطتهم وتدريب ما يقارب ٦٠٠ كادر يعملون في وزارة التربية ومكاتبها على مستوى عواصم المحافظات والمديريات من ذوي العلاقة بالمجالس الطلابية وأنشطتها، إضافة إلى تدريب أكثر من ٢,٠٠٠ عضو في مجالس الآباء والأمهات على أهداف وتشكيلات وأنشطة المجالس الطلابية وخلق شراكة بين المجلسين لخدمة المدرسة والمجتمع.

ملخص الدروس المستفادة

١. تكوين المجالس الطلابية ممكن ومرحب به في معظم مدارس الجمهورية
٢. تشجيع ودعم فعاليات المجالس الطلابية من قِبل الهيئة التعليمية والإدارات المدرسية ضرورة حتمية لنجاحها
٣. إكساب الممارسة الديمقراطية لأعضاء المجالس الطلابية من المدرسة
٤. التفاعل والشراكة بين المجالس الطلابية ومجالس الآباء والأمهات والمجتمع المحلي
٥. أصبحت المدرسة بيئة مشجّعة وأكثر جذباً للطلاب
٦. المجالس الطلابية بيئة مناسبة لخلق روح القيادة لدى الطالبات والطلاب وكذا اكتشاف وصقل المواهب
٧. تعلّم الطالبات والطلاب فيما بينهم من خلال تبادل الخبرات في إطار الزيارات المتبادلة
٨. المجالس الطلابية أبرزت أصوات الطالبات والطلاب وإبداعاتهم وكذا كفاءاتهم العالية
٩. أولياء الأمور اليمنيين وحتى الذين يعيشون في المناطق الريفية يبدون استعداداً لدعم بناتهم وأولادهم في المدارس لإبراز القدرات الطلابية وبياركون أنشطتهم الأكاديمية والثقافية والاجتماعية

الوضع الراهن للمجالس الطلابية واستمراريتها

المجالس الطلابية مطلب طلابي متميز وبحاجة لجهة راعية

يقصد بالوضع الراهن الفترة ما بعد انتهاء المشروع في مايو ٢٠١٢ وحتى يناير ٢٠١٤. الملاحظ في الكثير من الأحيان أن أثر المشاريع المنفذة بدعم خارجي يختفي أثرها بعد انتهاء الدعم وقد وُضع هذا الأمر في الحسبان عند تنفيذ مشروع المجالس الطلابية. فعمل المشروع بالتعاون مع الجهات الرسمية والمحلية على خلق بيئة حاضنة ومؤمنة بأهمية إنشاء المجالس وجعلها جزءاً لا يتجزأ من تطلعات الفئة المستهدفة وهي الطلاب والطالبات، وقد غرست في نفوسهم التي ترى ضرورة «إسماع صوتها ومشاركتها الفاعلة فيما يهم مستقبلها وتطلعاتها» ويرغبون في مواصلة هذا التوجه.

وبالرغم من الفوائين السارية والتوجهات التي تم إرساؤها، كان دائماً من الضروري وجود جهة راعية لمشروع التوجيه وتفعيل أنشطة الطلاب. وهذه المتابعة تتطلب الوقت والإمكانات المالية. وعقب إنهاء المشروع لم تتمكن وزارة التربية من القيام بدور حازم نظراً لشح الإمكانات المادية. فبالرغم من مواصلة الأنشطة في المدارس والأقاليم، يتضح أن هذه المجالس في حاجة للدعم لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات من أجل استثمار وتعزيز ما تم تحقيقه من نتائج. فالزخم والترحيب والإستعداد من الطلاب والمدرسة والوزارة يجب استغلاله الاستغلال الأمثل لتوطين التجربة لما لها من أهمية في إبراز القيادات وجعل التنافس سلوكاً وممارسة بحيث يترك الفرد الأنانية ويعترف بالأخر وينبذ العنف ويتعايش مع الإنسان، بغض النظر عن جنسه ولونه وديانته .

الوزارة ترعى المجالس الطلابية والانتخابات في المحافظات

أصدرت وزارة التعليم تعميماً بعنوان «معاً نجسّد الديمقراطية بين أبنائنا الطلاب» من أجل دعم المجالس الطلابية. كما أن الخطة السنوية للعام الدراسي ٢٠١٣ - ٢٠١٤ تضمنت إقامة مكتب جديد وهو مكتب مجالس الطلاب باعتباره جزءاً من إدارة الأنشطة الاجتماعية، تحت شعار «ترسيخ مبدأ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة بين الطلاب». ويتضمن التعميم خطوات يتعين على المدرس القيام بها:

- تدشين انتخابات المجالس الطلابية في المحافظات
 - متابعة تنفيذ أنشطة المجالس الطلابية
 - تنفيذ برنامج تبادل الخبرات بين المجالس الطلابية المدرسية (عدن - تعز - لحج - صنعاء - حضرموت - حجة - صعده - ذمار
- فانطلاقاً من إهتمام وزارة التربية والتعليم، كما ورد في أديباتها وتعميمها، تحرص الوزارة على إرساء مبادئ تعليمية صلبة وراسخة في مدارس التعليم الأساسي والثانوي للإسهام في تخريج جيل متعلم وناضج قادر على تحمل المسؤولية مستقبلاً.

أشار وزير التربية أن المجالس الطلابية تعد ركيزة هامة من ركائز بناء اليمن الجديد، نظراً لدورها في تعزيز قيم ومفاهيم الديمقراطية والتعبير والتسامح بما يمكنهم من ممارسة هذه القيم في واقعهم العملي مستقبلاً.

ومن خلال المتابعات الإعلامية (تليفزيونية وصحافة) قام وزير التربية والتعليم بتدشين العملية الانتخابية للمجالس الطلابية في كافة الأقاليم في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٣. وبُثّ الخبر في التلفزيون الرسمي (الأخبار المحلية) وصحيفة «الثورة» الرسمية والأوسع إنتشاراً نشرت خبر التدشين حيث أشار الوزير إلى أن الهدف من هذه الإنتخابات هو نشر الوعي بين أوساط الطلاب والشباب والجيل القادم بأهمية الديمقراطية كطريق آمن إلى مستقبل أفضل.

وتطرقت كلمتا الطلاب والطالبات إلى أهمية هذه المجالس التي تعمل على تنفيذ مهام يمارسها الطلاب على مستوى المدرسة كتفعيل الأنشطة المدرسية والعمل بروح الفريق الواحد وعرض قضايا وهموم ومقترحات الطلاب وعقد لقاءات مع مجالس الآباء والإدارة المدرسية وغيرها من الإختصاصات.

التفاعل الإيجابي من قبل مسؤولي المحافظات والطلاب لإنجاح ودعم المجالس الطلابية

في إطار هذه الدراسة، قام المؤلف بمقابلة بعض المسؤولين في الوزارة وكذا الإدارة المدرسية والطلاب قصد استطلاع آرائهم بشأن نجاح تجربة مشروع المجالس الطلابية. وطرح عليهم أسئلة من قبيل: لماذا كان الطلاب وأعضاء المجالس الطلابية سعداء به؟ لماذا كانت النظرة إليه إيجابية من قبل معظم الجهات الرسمية والمحلية والطلابية؟ فأحد المسؤولين بالوزارة أجاب بالقول بأنه وجه الأسئلة نفسها للعديد من أعضاء المجالس الطلابية فذكر مقولة لأحدهم

تقول «لأول مرة نمارس شيئاً أو عملية لا تُملى علينا وليس فيها أية ضغوط». وذكر المسؤول ذاته أن المجلس الطلابي موجود كحقيقة تفرض نفسها حيث قال إنه حضر بمعونة وزير التربية ومشاركة شباب من كل المحافظات مبادرة لليافعين تنظمه منظمة محلية وأن مايقارب ٩٠٪ هم أعضاء في المجالس الطلابية حضروا من جميع المحافظات بناءً على دعوة من المبادرة لسماع آرائهم فيما يحتاجونه لبناء مستقبلهم.

النظرة الإيجابية من أعضاء مجالس طلابية وإدارات تعليمية

هناك مقابسات من أعضاء مجالس طلابية من صنعاء تقول: «بفضل المجالس الطلابية، اكتسبنا مقدرة على التعبير والإصغاء وإحترام آراء الآخرين»، «جعلتنا ننسجم ونتوافق مع الآخرين والعمل كفريق واحد»، «أكسبتنا القدرة على التحمل والتعلم من الآخرين»، «زرعت المجالس الطلابية فينا الرغبة لجعل مدرستنا أفضل المدارس»، «خلقت فينا القدرة على القيادة وتحمل المسؤولية»، «فتحت أفقاً جديدة للمعاقين وخاصة ذوي العاهات البصرية».

أما المقابلات في محافظة جحة والتي جرت في ٤ يناير ٢٠١٤، فنورد منها ما ذكره أحد رؤساء المجالس حيث قال إن «المجلس الطلابي يساعد المدرسة في تحمل الأعباء من قبل الطلاب والتعاون مع المعلمين في حل المشكلات الطلابية، وله أهمية كبيرة في رفع الوعي بين الطلاب لموضوعات النظافة والبيئة المدرسية ويساعد المجلس الطلابي على إكتشاف الموهوبين وإقامة المسابقات الثقافية والرياضية ويعمل على المساعدة في تنفيذ ورش توعوية للآباء والأمهات حول الحفاظ على الكتاب المدرسي والدعم المطلوب منهم لدعم الكتاب المدرسي وإقامة حملات توعوية بين الطلاب لتخليفه وقد تمّ التنفيذ بنسبة ٧٠٪. وأضاف أن المجلس يقوم بتبادل الخبرات مع المدارس الأخرى للتعرف على تجاربهم وعرض

تجاربه عليهم إضافة إلى أن «المجلس الطلابي أصبح ذا أثرٍ وفاعلية لأنه حاز على ثقة الطلاب كونهم طلاباً مثلهم».

ومن جانبه قال وكيل مدرسة إن تجربة المجالس اكتسبت صفة الديمومة لأن:

- المجلس الطلابي يشكل نقلة نوعية في التوجّه الديمقراطي
 - المجلس الطلابي ساعد في اكتشاف وإبراز المواهب الطلابية
 - المجلس الطلابي شكّل دفعة قوية في مساعدة الإدارة المدرسية في حل الصعوبات والمشاكل الطلابية واكتسب مهارات القيادة والتعاون والاتصال وإشراك الطلاب في العمل التطوعي من خلال برامج التشجير وزيارة المريض وحصر حالات الأيتام والفقراء
 - يقوم المجلس الطلابي باكتشاف المشاكل الخفية التي لا تستطيع الإدارة المدرسية أو الأخصائي الاجتماعي أو أولياء الأمور اكتشافها
- وأفادت رئيسة مجلس طلابي في حديثها بالقول:
- المجلس الطلابي أكسبنا المهارات الحياتية والقدرة على تنفيذ الأنشطة التعليمية والرياضية والثقافية ويعتبر المجلس الطلابي نقطة تواصل بين الطلاب والإدارة المدرسية
 - اكتساب الممارسات الديمقراطية في الانتخابات بشكل حر من خلال صندوق الاقتراع
 - يقوم المجلس الطلابي بإصدار مجلات ومنشورات عن دوره في المدرسة
 - يقوم المجلس الطلابي بحملات توعوية للأمهات بأضرار الزواج المبكر وللآباء عن أضرار التدخين وتعاطي القات
 - ينظم المجلس الطلابي حملات لتوفير ملابس شتوية للطلاب الفقيرات

ويقول مدير الإدارة التربوية في إحدى المديريات أن:

- المجالس الطلابية لها أهمية كبيرة حيث أنها خلقت وعياً لدى الطلاب حول الديمقراطية والانتخاب الحر المباشر
 - المجالس الطلابية عززت الممارسات الديمقراطية بين الطلاب وأمام المعلمين والمجتمع المحلي حيث يقومون بالدعاية الانتخابية داخل المدرسة
 - المجالس الطلابية عامل مساعد للإدارة المدرسية لإنجاح الأنشطة والبرامج والمشاريع داخل المدرسة ويقول إن أحد المجالس الطلابية قام بشراء ١٢ سبورة ضوئية وعمل طبقاً خيري للأيتام وساهم في إعداد صندوق لإعانة الأيتام والفقراء بتوفير وجبة صباحية لهم
 - يقوم المجلس الطلابي بتبني أنشطة تتعلق بتنفيذ ندوات علمية ومسابقات منهجية ورحلات خارجية
 - يقوم المجلس الطلابي بمناقشة مشاكل الطلاب مع إدارة المدرسة والموجهين وإدارة التربية لمعالجة وقت الحصة السابعة (الأخيرة) وخصص الرياضيات والفيزياء بحيث تكون فترة تنفيذها في وقت مبكر من جدول الحصص اليومي
 - المجالس الطلابية تكسر الحواجز ما بين الطلاب وإدارة المدرسة والإدارة التعليمية مما يجعل الطلاب مشاركين في المجتمع المدرسي
- وعند الإستفسار عن النظرة الإيجابية للتجربة ولماذا أحبها الطلاب، نرجع قليلاً إلى الوراء منذ بداية المشروع حيث أن ما ورد في اللائحة التنظيمية للمجالس الطلابية قد بني على دراسة مسحية قام بها فريق متخصص مع فريق مشروع المجالس الطلابية لتحديد الإحتياجات وإستطلاع آراء الطلاب والمدارس وأولياء الأمور عن الأنشطة والتطلعات التي يجب أن تمارس. فهذه اللائحة عكست في معظم بنودها رغبة الجماهير الطلابية وتطلعاتهم في إيجاد كيان يمثلهم ويوصل صوتهم عالياً.

الختامة

إن تجربة المجالس الطلابية عملت على مدار الأعوام الستة الماضية على كسر الجليد، وتمكنت منذ مراحلها المبكرة جداً من إقناع القيادة التربوية ممثلةً بوزير التربية والتعليم آنذاك. ينبغي التأكيد في هذا المقام على أن أي مشروع يراد له النجاح لابد له من وجود حاضنة تؤمن به وتسهّل أعماله إضافة إلى حُسن اختيار الإدارة والكادر القادر على الإقناع والتواصل ويكون له ماضٍ إيجابي على كافة المستويات. لأن فكرة المجالس الطلابية وتشكيلاتها المنصوص عليها في اللائحة التنظيمية للمجالس الطلابية تدعو الطلاب كما أسلفنا أعلاه لممارسة حقوقهم في إطار ديمقراطي شفاف، و الذي لم يكن يمارس أساساً في الحياة السياسية في البلد في ذلك الوقت إلا لأغراض الدعاية. وأثارت فكرة المجالس الطلابية في البداية مخاوف من قبل أطراف سياسية تعتبره تدخلاً في التنشئة، أضف إلى ذلك أن الإدارات المدرسية خشيت أن تكون المجالس منفذاً للتشهير بالممارسات الإدارية والديمقراطية الخاطئة عند بعض مدراء المدارس، و لقد أخذت كل هذه القضايا والتعقيدات في الحسبان فكان التحرك في إطار التشريعات والتنسيق الكامل مع جميع الأطراف قصد التعاطي معها.

وأفضت هذه المقاربة إلى وضع إطار قانوني للمشروع و التنسيق مع كافة الأطراف بما فيهم أولياء أمور الطلاب ومجالس الآباء والأمهات حيث تمّ التواصل معهم عبر مختلف الوسائل ومنها التدريب والتوعية الإعلامية بأهمية إنشاء المجالس الطلابية وأهدافها بطريقة واضحة كما وزعت كل الأدبيات لمن يرغب بالمزيد من المعلومات عن طبيعة المجالس وأنشطتها. وتم وضع كافة الإصدارات رهن إشارة كل من كان يرغب في الحصول على المزيد من المعلومات حول مقاصد المجالس

الطلابية. وكان لإشراك المجتمع المحلي في الإشراف على الانتخابات دور إيجابي حيث وصفت من قبل بعضهم أنها أفضل من الانتخابات المحلية والبرلمانية وأن الطلاب كانوا أكثر التزاماً قبل عملية الانتخاب وأثناءها وبعدها ولم تسجل أي مخالفات تذكر، وأن الانتخابات أبرزت قيادات لها وزنها الأكاديمي والاجتماعي حيث أن بعض الطلاب والطالبات أعربوا عن تطلعاتهم للمستقبل وقالوا إن انتخابات المجالس الطلابية قد أكسبتهم خبرة وثقة وأن دورهم سيتعاضد في الجامعات والكليات والمعاهد العليا وأنهم سيخوضون الانتخابات المحلية بعد تخرجهم من الجامعة وسوف ينافسون في الانتخابات النيابية بل أن بعضاً منهم وخاصة الإناث أعربوا أنهم يتطلعون إلى الانتخابات الرئاسية لأنهم على حد قولهم قد اكتسبوا المهارات واكتشفوا أنفسهم وحب الآخرين لهم وأن نساء مشهوداً لهن قد حكمن اليمن مثل بلقيس وأروى.

وحري بالذكر أن الاهتمام الذي حظي به المشروع في الوزارة والمحافظات حتى بعد إنتهاء المشروع يشهد على أن الجميع يؤمن بنجاحه. ويقوم الوزير شخصياً بتدشين عملية الانتخابات الطلابية في بداية كل عام دراسي.

تنوي الوزارة حالياً نقل التجربة إلى طور أعلى وهو انتخاب المجلس الطلابي على مستوى المديرية والمحافطة. وبطبيعة الحال يستدعي توسيع نطاق الفكرة المزيد من الدعم الخارجي. إن الوضع السياسي والاجتماعي في الوقت الراهن مهياً بدرجة أكبر من السابق لتقبل فكرة الانتخابات المدرسية منح الطلاب فرصة القيادة. إن ما حدث في البلاد من تحولات سياسية واجتماعية وإحقاق الحقوق والمشاركة الواسعة ستجعل المجالس الطلابية أكثر تأثيراً في بناء الوطن عبر قيادة الشباب.

وفي الختام، يستدعي نجاح هذه المشاريع الدعم المالي وأنشطة التدريب القبلي والبعدي بشأن التنفيذ، وعدة فعاليات إعلامية. كما يجب تشجيع ودعم برامج تبادل الخبرات لما تتيحه من فرص التعلم، فضلاً عن أهمية الإعلام والدور الذي يقوم به لتحقيق النجاح.

المصادر

- اللائحة التنظيمية للمجالس الطلابية لعام ٢٠٠٨
- الدليل الإرشادي للمجالس الطلابية
- الزيارات الميدانية وإجراء مقابلات شخصية لأعضاء المجالس الطلابية ومدراء مدارس
- مقابلات مسؤولي التربية والتعليم
- المسح الميداني لإحتياجات المجالس الطلابية لعام ٢٠٠٧
- الدراسة التقييمية لأثر وفاعلية المجالس الطلابية لعام ٢٠١١
- التقارير الميدانية
- المنشورات والتعاميم الصادرة من وزارة التربية والتعليم
- المتابعات الصحفية والإعلامية
- لوائح وأنظمة وزارة التربية والتعليم